**قرار المشرف**

اشهد أن البحث المرسوم ( الثقافة السياسية واشكالية التحول الديمقراطي في البلاد العربية ) للطالبة ( مريم عبد الامير نايف منصور ) قد تم تحت اشرافي فـــــــــي كلية القانون والعلوم السياسية .

د. شاكر عبد الكريم فاضل

/ / ٢٠١٦

# الثقافة السياسية و اشكالية التحول الديمقراطي في البلاد العربية

## المقدمة

مما لا شك فيه أن الإيمان باحترام الحقوق الفردية هو السبيل الأمثل لاحترام الكرامة الإنسانية، والكرامة تكون على أساس النظرة المتساوية، والتعامل العادل لكل أفراد المجتمع. والدولة ممثلة بركن السلطة السياسية – أصحاب الوكالة – في تصريف شؤون أركانها الأخرى هم المعنيون بحرية احترام حرية الأشخاص، من حيث حرية التعبير، والأعلام، والعقيدة، ومن ثم الانضمام إلى الجمعيات والهيئات؛ لأنه بهذا تتضح كرامة الفرد وهو يمارس حقوقه الممثلة بالمشاركة السياسية، التي تبدأ بحق الانتخاب، والتعددية السياسية، والعيش الكريم ضمن حماية قانونية قائمة على قواعد تشريعية، صادرة برضاء الأغلبية إن لم يكن المجموع.

اهمية البحث

ياخذ البحث اهميته من كون ان الشعوب العربية كغيرها من شعوب العالم تواقة الى الحرية وان معظم الانظمة السياسية العربية في الوقت الحاظر هي انظمة شمولية لا تعيير اهمية لحقوق الانسان وحرياته ، وعليه فان البحث في هذا المجال يشكل حالة ماسة للنخب العربية من اكاديمين ورجال دولة على حد سواء .

اشكالية البحث

ان التحولات الديمقراطية في البلاد العربية تحتاج الى ثقافة مشاركة ( مشاركة سياسية ديمقراطية ) والبلاد العربية قد حققت عبر تاريخ طويل من الانظمة الاستبدادية الى الخضوع التي لا تشجع الى التحول الديمقراطي وهذه ابرز مشكلة تواجه البلاد العربية .

فرضية البحث

ينصرف البحث من فرضية اساسية مفادها

ان قيام تنشئة سياسية واجتماعية ديمقراطية من شانه ان يوفر الفرص المناسبة للتحولات الديمقراطية ، مضامين هذه التنشئة جنية على احترام الآخر والتداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية واخلاقيات التسامح ووجود ضمانات الحقوق والحريات العامة .

منهجية البحث

بالنظر لاعتماد البحث على نظريات واطروحات اكاديمية مسبقة في حقل الحريات وحقوق الانسان ، ممكن اعتبار هذا البحث نوعيا على خلاف البحوث الكمية التي تستند الى احصائيات وارقام تسلب من الباحث حريته في التقييم والاستنتاجات ،

لاحاطة الموضوع بتحليل شامل ومتناسق قمت بتقسيم البحث الى ثلاث مباحث ، حيث يتضمن المبحث الاول مطلبين ، يتضمن المطلب الاول مفهوم الثقافة السياسية وانواعها .

اما المطلب الثاني فتضمن دراسة للقيم والعادات المتوارثة للثقافة السياسية في البلدان العربية.

اما المبجث الثاني يتضمن (الاطار المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي) والمبحث الثالث يتضمن ( الثقافة ومستقبل التحول الديمقراطي ).

# المبحث الاول

# مفهوم الثقافة السياسية Political culture :

## المطلب الاول

### مفهوم الثقافة السياسية وانواعها :

هي عبارة عن نظام متكامل من المعتقدات الواقعية والرمزية المعبرة تجاه الواقع السياسي كما هو قائم.

الثقافة السياسية يكمن معناها في دخول النظام السياسي في حياة الأفراد من ناحية الإدراك الفكري والوعي والإحساس، وتصبح جزءاً من داخله وحياته وسلوكه، فينتج عنها إدراك الفرد للقيم والقواعد السياسية في المجتمع، أي أنها تعتبر عملية تنموية في المجال الفكري والقيمي وفق الثقافة العامة للبلد،

كما وتعتبر عملية ديناميكية مستمرة في اتجاهين:

الأول هو اتجاه تنموي فكري يختص بأفراد المجتمع،

والثاني تغذية راجعة على النظام وفق المخرجات التي خرجت بها عملية التنمية الفكرية وكلما كانت المدخلات الثقافية التنموية الفكرية صحيحة ودقيقة كلما كانت المخرجات صحيحة وأدت إلى زيادة الاستقرار داخل النظام السياسي والعكس صحيح[1].

مجموعة القيم والمعايير السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقاتهم مع السلطة السياسية. والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع. وهي تختلف من بلد لآخر ولو كان كل شعب ينتهج نفس الأساليب الحياتية، وينتمي إلى نفس الحضارة، ولهم نفس الاهتمامات و الولاءات. وكذلك يقصد بالثقافة السياسية بانها مجموعة من المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء،الشرعية والمشاركة. وتعني أيضاً

[1] وسام محمد جميل صقر،الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب ،رسالة ماجستير منشورة،٢٠١٠

منظومة من المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم[٢].

تذهب الكثير من الدراسات والأبحاث في التأكيد على ذلك الارتباط المفصلي بين الثقافة السياسية والديمقراطية، ذلك أن الديمقراطية ليست تعبيرًا عن حقيقة بنائية ومؤسسية فقط ولكنها أيضًا مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر تشجّع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين، وقد أكدت نظريات الديمقراطية أن غياب هذه المعتقدات والاتجاهات لدى القادة والجماهير يجعل النظام الديمقراطي في مهب الريح؛ ومن ثمّ تقتضي الديمقراطية – كنظام سياسي– ثقافة ذات مضمون محدد، ويعبَّر عنها باسم الثقافة السياسية الديمقراطية.

من أوائل من وضع تعريف للثقافة السياسية هم جابريل الموند وسدني فيربا في كتاب

The Civic Culture حيث فحصا مفهوم الثقافة السياسية بشكل تجريبي، وعرفاه على أنه هي نمط الاتجاهات والتوجهات الفردية تجاه السياسة والتي يشترك فيها أفراد النظام السياسي([٣]).

[٢] نصر محمد عارف. "نظريات التنمية السياسية ا لمعاصرة: دراسة مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي". دار القارئ العربي القاهرة ١٩٩٣م،ص١٤٣.

[٣] عبدالسلام علي نوير، الاتجاهاتا لمعاصرة في دراسة الثقافة ا لسياسية، (مجلة عا لم الفكر،العدد ١،المجلد٤٠،يوليو/تموز–سبتمبر/أيلول٢٠١١)،الصفحات من ٢٣ إلى ٢٦.

## المطلب الثاني

### دراسة للقيم والعادات المتوارثة للثقافة السياسية في البلدان العربية

يمكن الحديث عن مرحلة الانتقال الديمقراطي في التجربة العربية بعد التطرق إلى الحلقة الأساس التي وضعت معالم طريق تلك المرحلة وضبطت إيقاع المسار الانتقالي بمحطاته الرئيسة، ونقصد الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي". لقد مثلت تلك الهيأة، رغم ما اكتنف تكوينها وصلاحياتها ومدى تمثيليتها لمختلف القوى السياسية والاجتماعية.

شكَّلت الثورات العربية مرحلة مفصلية في التاريخ السياسي لمجموعة من الدول العربية، حيث كان لها وقعا لتأثير على أنماط الثقافات السياسية السلطوية القائمة، وفتحت الباب لإمكانية نشوء ثقافة سياسية جديدة كسرت بعض البراديغمات الثابتة في إطار علاقة المواطن بالسلطة، والتي كانت مبنية على ثقافة الخوف والخضوع والخنوع.

وعليه، فتشكل ثقافة سياسية جديدة يعد مدخلًا أساسيًّا للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي، لأنها تهتم أساسًا بالبُعد القِيَمي للديمقراطية عبر استثمار قنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وليس اختزال البناء الديمقراطي في سياقه المؤسساتي/ الإجرائي فقط، فعمليًّا لا يمكن أن تنجح دول الربيع العربي في كسب رهان إحداث قطيعة مع الثقافة السياسية السلطوية الموروثة عن الأنظمة البائدة، دون التأسيس لثقافة سياسية جديدة قائمة على أساس غرس قيم جديدة تؤطِّر العلاقة بين المواطن العربي والسلطة السياسية ، قوامها الحرية وحفظ الكرامة وضمان العيش الكريم ، وذلك من خلال الاستثمار في بعض المنطلقات المحورية لتثبيت أساسيات تجديد الثقافة السياسية ، وهي استنهاض الوعي السياسي وغرس قيم الديمقراطية من خلال قنوات التنشئة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين ، وتكريس دولة الحق والقانون ، ومأسسة السلطة، وغرس قيم الثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع.

من جهة ثانية إن ضعف الثقافة الديمقراطية في المجتمع عموماً. يظهر جليا في ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني نفسه، بل وفي النقابات المهنية أيضاً، فقد أدت سيطرة أنصار اتجاه سياسي بعينه على أغلبية المقاعد في مجالس أدارتها إلى احتكارهم السلطة فيها، وتوجيهها سياسياً بشكل يكاد يكون كاملاً ويخرجها عن دورها الطبيعي. فالديمقراطية ليست وجود مؤسسات شكلية فقط فحسب ولكنها ثقافة

مؤسسات أيضاً مما يعني وجود مؤسسات حقيقية قائمة على التعدد والتنوع وثقافة ديمقراطية يمارسها المواطن من خلال هذه المؤسسات. [٤]

[٤] حسنين توفيق إبراهيم، " الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"،مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٣

# المبحث الثاني

## الاطار المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي

وعلى الرغم من وجود طفرة هائلة في الأدبيات المتعلقة بظاهرة التحول الديمقراطي على المستوى العالمي، ووجود مراكز بحثية ودوريات عالمية متخصصة في دراسة قضايا الديمقراطية والانتقال الديمقراطي في مناطق مختلفة من العالم، إلا أن الكتابات العربية التي اهتمت بالتأصيل لهذه الظاهرة ودراستها سواء على المستوى النظري، أو على مستوى الدراسة المقارنة ظلت بصفة عامة قليلة إن لم تكن نادرة، الأمر الذي بات يمثل فجوة حقيقية في حقل السياسة المقارنة في الجامعات ومراكز البحوث العربية.[٥]

### المطلب الاول

### التحول الديمقراطي

تعريف التحول الديمقراطي

من الادبيات التي راج استخدامها في الأوساط الأكاديمية والسياسية اصطلاح التحول الديمقراطي،أوعملية التحول الديمقراطي،أو التحول عن النظم السلطوية نحو النظم الديمقراطية التي تباينت التفسيرات حولها ودرجة حدوثها وشروط قيامها، شأنها في ذلك شان مختلف المصطلحات السياسية الأخرى، التي عادة ما تستخدم في شكل مجموعة متنوعة من الكلمات أو المعاني دون اعطاء تعريف محدد لها على حد تعريف "روبرتدال".

ويمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنه" العملية التي يتم في اطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية ، وصولا الى وضع دستوري ديمقراطي، وعقد انتخابات نزيهة وحرة ،وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا دالا على ديمقراطيته".

---

[٥]-عبدالإله بلقزيز ، (١٩٩٧) الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق والممكنات،المستقبل العربي،العدد ٢١٩ . بيروت

كما تعني عملية الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي ، أي تراجع الأنظمة السلطوية لتحل محلها أنظمة أخرى أكثر ديمقراطية ، تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي، والمؤسسات المتمتعة بالشرعية ، وعلى الانتخابات الحرة النزيهة كوسيلة لتبادل السلطة.

فالتحول الديمقراطي يعني الانتقال من نظام سلطوي تقوم فيه علاقات سلطوية مؤسسة على السيطرة والخضوع وما تفرضه من استعمال لقوة الردع ، إلى نظام أكثر ديمقراطية تقوم فيه العلاقات على وجود قيادة تنتج عنها طاعة وليس إذعان ، ويعبر عن وجود اجماع داخل المجتمع بما يفضي على هذا النظام مشروعية.

بصفة عامة: يعني التحول الديمقراطي الانتقال بالمجتمع من وضع إلى آخر يشترط أن يكون أحسن من سابقه ، يتميز بمبدأ التداول على السلطة السياسية ، من خلال حق الأغلبية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر والتنافس الحزبي التعددي ، في اطار احترام حقوق الإنسان وحرياته وشخصيته الحضارية في المستوى الاول، ويفترض أن يتجسد هذا التحول داخل المنظومة الاجتماعية و الثقافية والسياسية للأمة أخذ او عطاءا في المستوى الثاني، ومن ثم التحول الديمقراطي يتطلب مجموعة أسس تكون بمثابة شروط أولية أساسية للتغير[٦].

[٦] روبرت دال،عن الديمقراطية،ترجمة د.احمد امين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ،القاهرة،ط١ ،٢٠٠٠

## دوافع التحول

يعد التحول الديمقراطي من أكثر المفاهيم والمصطلحات تداولا في عالم اليوم وأضحى على لسان مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية والثقافية والفكرية ويتداول في وسائل الاعلام ، فضلا عن اهتمام الساسة وقادة القوى السياسية بقضية التحول الديمقراطي وعلى الرغم من الفقر النسبي لاسيما في العالم العربي والاسلامي في عدد البحوث والدراسات التي تناولت هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل لذا فإن البحث في ماهية التحول الديمقراطي يستوجب أولا تحديد الاطار المفاهيمي لعملية التحول الديمقراطي ثم التمييز بينها وبين المفاهيم المرتبطة بها.

أولا : الاطارالمفاهيمي لعملية التحول الديمقراطى[٧]

قبل أن نخوض في دراسة واستقراء ظاهرة التحول الديمقراطي والتي نحن بصددها علينا أولا ان نحدد ونعي جيدا مفهوم عملية التحول الديمقراطي وعواملها ومراحلها ومساراتها حتى نتمكن من استنباط ذلك المفهوم من الواقع الذي نعيشه .

لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي بدت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مختلف الدراسات رغم اهتمامها بالعديد من المواضيع إلاأن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له تسبب في فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل هذا المفهوم.

بناء على ذلك فالنظام الديمقراطي هو النظام الذي يسمح بمشاركة سياسية واسعة في إطار الميكانيزمات الانتخابية، والاعتراف بمبدأ التداول على السلطة والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات، فمفهوم الديمقراطية يتضمن فكرة جوهرية

[٧] برهان غليون. "الديمقراطية وحقوق الإنسان في ا لوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات ا لمشاركة". المستقبل العربي،السنة ١٣،العدد ١٣٥،أيار ١٩٩٠م،ص٢٣

وهي قدرة السياسات العامة على الاستجابة لمطالب الجماهير، وذلك عن طريق هياكل أساسية تقوم بتعبئة المصالح ( ).[٨]

وبصفة عامة، فإنه لايمكن تفسير الانتقال الديمقراطي بعامل أو بسبب واحد فقط، فعادة ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية) التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها ا لآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم وإستراتيجياتهم. وفي ضوء ذلك، فإنه يمكن تصنيف الأسباب الداخلية للانتقال الديمقراطي إلى ثلاث مجموعات :

أولاً: أسباب تتعلق بتفاقم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية.

وهذه الأزمات قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية.

وعندما يعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفاعلية وكفاءة فإنه يفقد شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده. وهنا قد تلجأ النخبة الحاكمة في هذه الحالة إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي أو التحرك على طريق الديمقراطية لاستيعاب المعارضة.وقد تحدث ثورة أو انتفاضة شعبية واسعة تطيح بالنظام التسلطي "وتدشن"لمرحلة الانتقال الديمقراطي. ولكن إذا كانت الأزمات الداخلية تدفع في اتجاه الانتقال الديمقراطي في بعض الحالات، فإن بعض الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها النظام غير الديمقراطي في بعض الفترات قد تعزز من فرص وإمكانات الانتقال الديمقراطي في فترات تالية، فالتنمية الاقتصادية، وزيادة متوسط دخل الفرد، وارتفاع معدلات التعليم، كلها عوامل تسهم في خلق بيئة ملائمة للانتقال الديمقراطي.

ثانياً: أسباب تتعلق بطبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيما بينهم. ويتضمن ذلك عناصر عديدة منها: درجة تماسك النخبة الحاكمة، وموقف كل من الجيش وقوات الأمن منها، وحجم التأييد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في تحدي النخبة الحاكمة.

[٨] نظام عساف. "دراسات في حقوق الانسان". مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان،عمّان، ٢٠٠٣،ص١٣٥. كذلك انظر: الدستورالأردني عام ١٩٥٢م.

وفي هذا السياق، يمكن القول: إن القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة قام في بعض الحالات بدور حاسم في عملية الانتقال الديمقراطي. ويحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها أن التحرك على طريق ''الديمقراطية'هو المسلك الآمن لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة.

كما أن وجود معارضة سياسية قوية وقادرة على التنسيق فيما بينها وتحريك الشارع ضد النظام الحاكم يعزز من فرص المساومة والتفاوض مع الحكم بشأن الانتقال الديمقراطي، وربما إطاحته من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية، بحيث يصبح الطريق ممهداً للانتقال بعد ذلك.

ثالثاً: أسباب تتعلق بطبيعة المجتمع المدني، ومدى فاعليته في ممارسة الضغوط من اجل التحول.

ففي العديد من الحالات قامت قوى ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك الكنيسة الكاثوليكية (في بعض الدول) بدور هام ومؤثر في عملية الانتقال. وكل ذلك يقترن بمدى وجود طلب مجتمعي على الديمقراطية، يقوم المجتمع المدني بدور رئيسي في تعزيزه وتوسيع نطاقه.

أما بخصوص العوامل الخارجية التي أسهمت بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في دفع عمليات الانتقال الديمقراطي خلال الموجة الثالثة، فإن من أهمها: بروز دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي، سواء من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل انتقال، أو تقديم الدعم المادي والفني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أو ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على النظم التسلطية...إلخ. ويمكن في هذا المقام الإشارة إلى دور كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي في نشر وتعزيز الديمقراطية في مناطق مختلفة من العالم وبخاصة في جنوب وشرق ووسط أوروبا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وفي أميركا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة، فضلا عن قيام الاتحاد الأفريقي بدور ما في دعم الانتقال الديمقراطي على مستوى القارة الأفريقية .

وثمة عوامل خارجية أخرى أثرت بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في عملية الانتقال الديمقراطي، منها: تنامي دور مؤسسات التمويل الدولية وبخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين في دعم سياسات التحرير الاقتصادي والسياسي والتحول الديمقراطي في بلدان القارات الثلاث وشرق ووسط أوروبا، وذلك من خلال أدوات ووسائل عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها.

كما أن تمدد دور المجتمع المدني العالمي متمثلا في المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان كان له دوره في نشر الديمقراطية على الصعيد العالمي، حيث تقوم منظماته بتقديم أشكال مختلفة من الدعم

لمنظمات المجتمع المدني ومراقبة الانتخابات في البلدان التي تمر بمراحل الانتقال الديمقراطي، و فضح ممارسات النظم التسلطية وممارسة الضغوط عليها.

أضف إلى ذلك أن انتشار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي وبخاصة في ظل موجة العولمة وثورة المعلومات والاتصالات التي تجتاح العالم قد أسهم في خلق بيئة دولية ملائمة لدعم الانتقال الديمقراطي في مناطق مختلفة من العالم.

كما أن نظرية "الدومينو" أو عامل العدوى أو الانتشار شكل عنصرا دافعا لعملية الانتقال الديمقراطي على الصعيد الإقليمي في بعض الحالات، حيث أن نجاح دولة ما في تأسيس نظام ديمقراطي مستقر يمكن أن يلقى بتأثيراته على الدول المجاورة لها على النحو الذي يشجع النخب والقوى السياسية فيها على السير في نفس الاتجاه. كما يمكن أن يحدث الانتقال الديمقراطي من خلال الحرب والاحتلال الأجنبي على غرار ما حدث في كلمن ألمانيا و اليابان بعد الحرب العالمية الثانية . لكن هناك نقطتان هامتان تتعين الإشارة إليهما بخصوص دور العوامل الخارجية في دعم الانتقال الديمقراطي وهما:

أن درجة تأثير العوامل الخارجية في عملية الانتقال الديمقراطي تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف استراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المستهدفة. وقد أكدت دراسات عديدة على أن العوامل الخارجية لا تؤتى تأثيراتها الإيجابية بهذا الخصوص أو تكون تأثيراتها محدودة في حال عدم وجود قوى وعوامل داخلية محركة للانتقال الديمقراطي، مما يعني أن الأصل في عملية الانتقال هو العوامل الداخلية أما العوامل الخارجية فإن دورها يكون مسانداً . [٩]

أن بعض العوامل الخارجية لعبت دورا هاما في دعم وترسيخ النظم التسلطية وليس دعم الانتقال الديمقراطي. وتتمثل الحالة النموذجية لذلك في دور الولايات المتحدة الأميركية في دعم ومساندة النظم التسلطية في المنطقة العربية على مدى العقود الماضية طالما استمرت هذه النظم تتوافق مع مصالحها، أي أن سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة تجاه المنطقة العربية قامت في جانب هام منها على التضحية بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل المصالح، ولذلك

[٩] محمود جميل الجندي ،الربيع العربي وإشكالية التحول الديمقراطي،(دراسة تحليلية للاستثنائية العربية في مسالة الديمقراطية)ص٧ ،٢٠١٤

فإن جهود واشنطن من أجل نشر الديمقراطية في المنطقة في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عانت من معضلة "عدم المصداقية"[١٠] .

وبالرغم من تعدد التعاريف لمفهوم الديمقراطية إلا أن أكثر التعريفات شيوعا للديمقراطية في الوقت الراهن، ترجع إلى التعريف الذي قدمه جوزيف شوم بيتر Joseph Schumpeter في عمله المعروف "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية "والذي يعرفها بأنها " نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية.

وتأسيسا على ذلك فإن التحول الديمقراطي هو: " مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي" [١١].

وعليه فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني .

وفي تعريف آخر للتحول الديمقراطي فهو: عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية فالتحول الديمقراطي يعني تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي.

ويعرفه تشارلز أندرينا بأنه: "التحول من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم و أسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم[١٢]

---

[١٠] محمد العجاتي "قانون الاحزاب وخطوة جديدة نحوالديمقراطية"،القاهرة،منتدى البدائل العربي،٢٠١٢

[١١] اهاني الحوراني واخرون "الإطارالقانوني للبناء الديموقراطي في الأردن". دار السندباد للنشرو التوزيع،عمّان،٢٠٠٠م،ص٨٩.

[١٢] امين مشاقبة. "النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية". دار الحامد،عمان، ١٩٩٩م. ص٢٤٤، ٢٤٥.

وهو أيضًا يشير مصطلح التحول الديمقراطي إلى العمليات والمعالجات التي يتم من خلالها إما تطبيق قواعد واجراءات مُمارسة المواطنة في المؤسسات السياسية التي كانت تحكمها مبادئ أخرى في السابق، مثل (السيطرة القسرية والتقاليد الاجتماعية وتقديرات الخُبراء أو الممارسة الإدارية )، وإما توسيع هذه القواعد والإجراءات لتشمل أشخاصاً لم يكُونوا يتُمتعون سابقا ًبمثل هذه الحقوق والواجبات. منهم على سبيل المثال الأفراد غير دافعي الضرائب والأميوّن والنساء والشباب والأقليات العرقية والمقيمون الاجانب ) ،

وإما توسيع هذه القواعد والاجراءات لتشمل قضايا ومؤسسات لمتكن تخضع في السابق لمشاركة المواطن فيها ( مثل الهيئات الحكومية والمؤسسات العسكرية و التنظيمات الحزبية و جمعيات النفع العام وجمعيات المصالح الخاصة و المشروعات الانتاجية والمؤسسات التعليمية والتربوية وغيرها ) .

ويعرف أيضا على انه " عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية ويحاول كل طرف إضعاف الاطراف الاخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع " .

في هذا الإطار فإن هذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام.

من خلال ما سبق يتضح أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي إنما تعود لنظرة كل مفكر وتركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي.

وعموما فإن التحول الديمقراطي هو مسار قد يتعرض لانتكاسات عديدة، وتتحكم فيه العديد من العوامل سواء من البيئة الداخلية أو الخارجية[١٣].

[١٣] قاسم انيس. "النظام السياسي العربي والديمقراطية". المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،لبنان، ٢٠٠٠م،ص٧٨.

**ثانيا : التمييز بين مفهوم عملية التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة بها**

١ – التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي

ميز الكثير من الباحثين بين مفهوم التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي حيث اعتبروا أن الانتقال الديمقراطي هو مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي وأخطر مراحله أيضا وذلك لأن في مرحلة الانتقال نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث يكون النظام ذو طبيعة مزدوجة تتعايش كل من مؤسسات النظام السلطوي – القديم – والنظام الديمقراطي – الحديث – ويشاركا في السلطة سواء في صورة صراع أو اتفاق .

كما أن مرحلة الانتقال قد تفضي إلى ظهور نظم سياسية هجينة، بمعنى أنها نظم لا تُعتبر غير ديمقراطية بالمعنى الكلاسيكي، شمولية أو تسلطية مغلقة، ولا تكون في الوقت نفسه ديمقراطية كاملة أو راسخة، أي تجمع بين بعض عناصر النظم غير الديمقراطية و بعض ملامح و عناصر الديمقراطية. وقد حدث هذا في كثير من الحالات لدرجة أن هذه النظم الهجينة باتت تشكل ظاهرة على الصعيد العالمي على نحو ما سيأتي ذكره .

إذن فالانتقال الديمقراطي هو المرحلة السابقة على عملية التحول الديمقراطي والممهدة له ويمكننا أن نميز بينهما وفقا لطبيعة كل منهما وصفاته فعملية التحول الديمقراطي هي عملية تراكمية مستمرة تهدف الى دمج و صيرورة المشروع الديمقراطي التحولي في المنظومة المجتمعية السياسية و الثقافية و الاجتماعية الاقتصادية وانعكاس ذلك على سلوك المواطنة الفردي والجمعي أما عملية الانتقال الديمقراطي فهي عملية مؤقتة ترتبط بشروط زمنية ومكانية[١٤] .

٢– التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى فحدوث التحول الديمقراطي لايعني استمرارهأ وتعزيزه ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما إلا عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي.

وقد أثارت محاولات تأصيل مفهوم الرسوخ الديمقراطي جدلا واسعا النطاق بين مختلف الدارسين الذين سعى كل منهم إلى تحديد مؤشراته ، ومحاولة استحداث طرق لضمان الديمقراطية وفي هذا الإطار رأى كل من

[١٤] علي نيفين،مسعد هلال "النظم السياسية العربية قضايا بالاستمرار والتغير". مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ١٩٩٩م،ص٢٩.

Guenther وHigley الى ان بداية رسوخ النظام الديمقراطي يعود إلى إتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى.

ومن ثم فإننا يمكن أن نعرف عملية الترسيخ الديمقراطي بأنها المرحلة التي تعقب عملية التحول الديمقراطي ، فالترسيخ الديمقراطي هو الغاية المرجوة من تطبيق آليات الانتقال والتحول الديمقراطي، تلك الغاية المتمثلة في وحدة الاقتناع العام لكافة المواطنين بأن التمسك بقيم الديمقراطية الحقيقية هي الضمان الوحيد لتحقيق متطلعاتهم وعدم جواز الالتفاف على تلك القيم بأية حجة أو تبريرات ومهما كانت الظروف والتحديات التي تواجهها .

## ٣ – التحول الديمقراطي والليبرالية

حرصت مختلف الأدبيات في تناولها لمفهوم التحول الديمقراطي على التمييز بين كل من الليبرالية والتحول الديمقراطي[١٥].

فالليبرالية تتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي وهي لاتعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها لتحول ديمقراطي وإن كانت تسهم في حفز هذه العملية.

أما التحول الديمقراطي في تجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبية النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.

بناء على ذلك فإن مفهوم الليبرالية محدود المجال ويخص الحريات الفردية و الجماعية على خلاف التحول الذي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات جذرية على جميع المستويات.

[١٥] احمد تهامي عبد الحي. "التجارب الليبرالية: دورات الظهور والإنحسار". مجلة الديمقراطية،مؤسسة الأهرام،القاهرة،العدد العاشر،ربيع ٢٠٠٣م،ص١١٨.

٤ – التحول الديمقراطي والاصلاح السياسي

التمييز بين مفهوم الاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي أصبح ضرورة ملحة تفرض نفسها على الواقع السياسي الان وذلك بسبب الصراع والتنازع بين كلا التيارات المؤمنة بكل توجه منهما ومتبنيه لمنهجه سواء المتمسكين بوجوب اتمام كامل مراحل التحول الديمقراطي وتطبيق آليات الانتقال والتغيير الديمقراطي أو المتمسكين بالاكتفاء بعملية الاصلاح السياسي وإحداث حزمة اصلاحات في النظام القائم دون إحداث تغييرات جذرية حقيقية في البنية الاساسية للنظام وتكوينه فقد أضحى التنازع بين العمليتين هو السمة الغالبة لمراحل الانتقال الديمقراطي[١٦] .

مفهوم الإصلاح: " التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذأ وسيء ، ولاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة ، أو مجتمعات متخلفة ، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطا أو تصويبا عوجا " والحقيقة أن هذا التعريف يثير تساؤلا ًفيما إذا كان الإصلاح يقود بالضرورة إلى وضع أفضل من الوضع السابق ؟ والحقيقة أن الإجابة على مثل هذا التساؤل تتأثر بالارتباط الإيديولوجي للمعني بالإجابة ، إذ يرى دعاة وأنصار الفكر الماركسي أن كل الإصلاحات والتغييرات التي يمكن أن تحدث في الفكر الرأسمالي لا جدوى أو قيمة لها لأنها عاجزة كلياً عن حل تناقضات النظام الرأسمالي البشع ، وهي لا تهدف إلا إلى استمرار سيطرة الطبقة البرجوازية على الطبقة العاملة واستغلالها، وبالتالي فان وظيفتها الأساسية هي تأخير قيام ثورة الطبقة الكادحة على النظام الرأسمالي. فالثورة هي الحل الوحيد للمشاكل السياسية والاقتصادية و الاجتماعية التي يعاني منها النظام الرأسمالي.

وقد عرف محمد سعيد ابو عمود الإصلاح السياسي : " القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية، ووظائفها، وأساليب عملها وأهدافها وفكرها وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي .... ، فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام وباليات نابعة من داخل النظام .

أما الإصلاح الديمقراطي أو ما يعرفه البعض بالتحول الديمقراطي أو التحرك نحو الديمقراطية ، هي وجهان لعملة واحدة . لكن إذا ما دققنا في الإصلاح الديمقراطي فهو مرتبط بوجود نظام ديمقراطي قائم يتعرض لخلل او عدم توازن يتم إصلاحه، بينما التحول أو الانتقال الديمقراطي هو المرور من مرحلة إلى أخرى، أي التحول من مسار غير ديمقراطي ، إلى مسار ديمقراطي وهذا هو حال الأنظمة العربية إذا ما استثنينا بعض التجارب

[١٦] نصر محمد عار ف. "نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي". دار القارئ العربي القاهرة ١٩٩٣م،ص١٤٣.

ويجب أن نشير إلى مساهمة جون ليكا JEAN LECA، حيث يؤكد أن الديمقراطية ليست نظاما طبيعيا ويشبه التحرك نحو الديمقراطية بموجات البحر مع فارق أن هذه الأخيرة تنكسر بسرعة وسهولة ، وارتدادها أقوى بكثير ولا يمكن التنبوء به[١٧].

[١٧] محمد عابد الجابري. "المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي". المستقبل العربي،العدد ١٥٧،آذار ١٩٩٢م،ص١١.

## المطلب الثاني

## العناصر التي تدعم التحول :

قضية التحول الديمقراطي خاصة في العالم العربي ، إحدى أهم القضايا المطروحة على ساحة البحث الدولية والمحلية ؛ ففي كل مرحلة من مراحل التطور السياسي في التاريخ المعاصر تبرز منطقة بعينها لتحتل أولوية معينة، وتصبح هي "النموذج" ؛ فبنهاية الحرب العالمية الثانية ، امتد النظام الديمقراطي ليشمل دول أوروبا الغربية كلها ، كما أفسح المجال لتحول دول المحور المهزومة إلى الديمقراطية ، وكانت حالت ألمانيا واليابان هما الأبرز ، وإن شكّلتا الاستثناء بحكم خضوعهما للتدخل الخارجي المباشر[١٨]

إن كثيرًا من التناقضات والتوترات السياسية و الاجتماعية الداخلية ، لا يمكن معالجتها بدون ثقافة سياسية جديدة، تؤسس لنمط جديد من العلاقة والتواصل بين مكونات المجتمع وقواه ، قوامها التسامح والحرية و سيادة القانون وقيم حقوق الإنسان. فكثير من مشكلات الداخل في المجالين العربي والإسلامي، بحاجة إلى رؤية وحلول جديدة، تتجاوز النمط التقليدي في معالجة هذه المشكلات. فأزمات السلطة وعلاقتها بالمجتمع وتعبيراتها لمتعددة وطبيعة الموقف من التعدد والتنوع المذهبي والقومي والعِرقي المتوفر في العديد من المجتمعات، بحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة ، تعيد صياغة العلاقة وعلى أسس جديدة بين السلطة والمجتمع ، كما أنه لا يمكن تجاوز معضلات التمييز الطائفي والعِرقي والقومي، بدون ثقافة سياسية ، تعيد إلى التنوع كينونته ومتطلباته ، وترسي دعائم المواطنة وأسس الوحدة وفق رؤية وثقافة لا تلغي الخصوصيات الثقافية لكل فئة أو شريحة في المجتمع والوطن، دون أن تشرع في الانكفاء والانحباس في الذات[١٩]

١- العناصر التي تساهم في دعم التحول الديمقراطي :

هناك العديد من العوامل التي استندت عليها عملية التحول الديمقراطي ، وقامت عليها منهجية الإصلاح والتحديث، ويمكن تصنيفها إلى عوامل داخلية، وأخرى خارجية.

---

[١٨] هالة مصطفى، "التحول الديمقراطي بين أوروبا الشرقية والعالم العربي"،الأهرام اليومي، ١٦ مايو/أيار ٢٠١٠.

[١٩] محفوظ محمد، "العرب والثقافة السياسية الجديدة"، النسخة الإلكترونية من صحيفة الرياض اليومية ، انظرالرابط الإلكتروني التالي:http://www.alriyadh.com/٢٠٠٤/١٠/٠٥/article١٣٠٧٩.html.

وتمتلك الدول العربية العديد من المقومات التي تسهم في عملية التحول الديمقراطي ، وبالتالي السير نحو التنمية السياسية الشاملة التي يتطلع إليها الأفراد . وتقوم هذه العوامل على بنى قانونية: كالدستور، وقوانين الانتخابات، والأحزاب ، وإرادة سياسية ، وأخرى مجتمعية وثقافية ؛تمثل بمجملها مرتكزات توضح طبيعة الأسس التي تستند عليها مسيرة التحول الديمقراطي في القطر العربي،وفيما يلي استعراض لطبيعة هذه العوامل:

١-البناء القانوني:

تُعَدّ ُالقوانين بمنزلة مرجعية أساسية، تستند عليها مسيرة التحول الديمقراطي في الأردن ،لكونها توضح بما تتناوله من قواعد كل من حقوق الأفراد وواجباتهم تجاه المجتمع. فالبناء القانوني يضمن احترام ادمية الإنسان العربي، من خلال تناول القوانين لحرية الفرد في التعبير، واحترام كافة حقوقه الأساسية التي تقوم على : مبدأ المساواة ،والعدالة ، وتكافؤ الفرص بين أفراد المجمع[٢٠]. ويضم البناء القانوني

الدستور: ويُعّدّ الدستور ركيزة أساسية وعاملاً رئيسياً في عملية التحول الديمقراطي ؛ لكون الديمقراطية بحاجة إلى أسس قانونية تستند عليها الأفراد ، فالقواعد الدستورية هي بمنزلة مرجعية منظمة لطبيعة الحياة السياسية ، والاجتماعية ،والاقتصادية ، لكافة أفراد المجتمع ومؤسساته. كما إن الدستور هو الأساس القانوني الذي يحدد العلاقة بين أفراد المجتمع وبيان حقوقهم وواجباتهم في كافة المجالات السياسية و الاقتصادية ، والاجتماعية ، المعمول به حالياً يحتوي على تلك الأسس والمرتكزات الديمقراطية التي اعتمدت عليها الدول المتقدمة في النهج السياسي، الذي يقوم على ترسيخ دولة القانون والمؤسسات من جهة القانون الدولي لحقوق الإنسان،ولكونه أخذ بقواعد خاصة تلك التي انبثقت عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ١٠ كانون أول عام ١٩٤٨م. حيث يركز الدستور على قيام الحكم الديمقراطي لكونه نشأ عن طريق العقد ، وركز على مبدأ سيادة الأمة ، والأخذ بالمجلس المنتخب ، والسلطة التنفيذية المسؤولة أمام البرلمان، والفصل بين السلطات، وبالتالي إقرار الحقوق والحريات للكل، على اختلاف أديانهم وجذورهم، والحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها.

[٢٠] محمد المقداد. "دور الثقافة فيا لتنمية السياسية" ورقة عمل مقدمة الى ندوة التنميةا لسياسية في الأردن"،منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤م،ص١٦.

ولتوضيح دور الدستور في تكريس النهج الديمقراطي، لابُدّ ًمن استعراض طبيعة البنود والفقرات التي تناولت طبيعة نظام الحكم في الدولة ،وعلاقة السلطات العامة مع بعضها ، وماهية الحقوق والواجبات الفردية، باعتبار أنها تمثل محاور رئيسية في تحديد قدرة الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني في عملية الحراك السياسي[٢١].

٢. الإرادة السياسية:

تُعَدّ ُالإرادة السياسية من العوامل الأساسية الدافعة نحو التحول الديمقراطي، حيث إنّ الإرادة الجادة عند رأس النظام السياسي هي الضمانة التي تكفل التحول الديمقراطي،ومتابعة مسيرتها للوصول إلى الأهداف المرجوة وعلى الرغم من التحديات الداخلية والإقليمية التي واجهت الدول العربية على مر العقود ، والمتمثلة بالصراع العربي الإسرائيلي،والتحديات الإقليمية والدولية المتعددة. ومع هذا نجد الرغبة المستمرة في الإصلاح الشامل، للانتقال من بلاد محكومة بإمكانيات مادية محددة إلى الأخذ بمناهج التقدم التي تستخدمها العديد من الدول المتقدمة في العا لم ، بالاعتماد على سياسة الانفتاح والتعاون مع الدول الخارجية، بما يقوم على المنهجية الليبرالية المتقدمة والمنفعة من جهة، واعتماد خطاب يتميز بالحداثة،باتساع مجالاتها، ليتوافق مع شروط الطرح الذي يدفع بالأفراد والنخب السياسية لتكون فاعلة للوصول إلى دول المؤسسات والقانون من جهة أخرى[٢٢].

٣. التنشئة المجتمعية والسياسية:

إن للتنشئة الاجتماعية والسياسية دورا هاما في عملية بناء المجتمع والدولة على كافة الأصعدة، حيث لا يمكن للوحدات المجتمعية إحداث أي تغيير في التنمية السياسية والتحولات المنشودة إلا من خلال الأعداد الذي يوجه الفرد والجماعة ومؤسسات المجتمع المدني نحو الخطط التي تصب في تحقيق الأهداف. والتنشئة السياسية هي من الركائز الأساسية في عملية التحول الديمقراطي ، وتعتمد على حرص النظام السياسي في تعليم أفراد المجتمع على حقوقهم المكفولة بالقانون ، سواء بالنسبة لأعداد البرامج اللازمة لذلك، أو بالتقييم المستمر في التعرف على مدى فاعلية هذه البرامج، حتى تعطي نتائج إيجابية في تحقيق غايات الحراك الاجتماعي والسياسي، من خلال قنوات التنشئة المتعددة: كالأسرة ، والمدرسة ، ووسائل الإعلام ، ومؤسسات المجتمع المدني. وعلى ضوء ذلك تتغير ارتباطات الفرد القبلية

[٢١] عطا صالح."النظم السياسية العربية المعاصرة". ج١،منشورات جامعة قار يونس،بنغازي، ١٩٨٩م،ص١٧٩.

[٢٢] دون ايبرلي . "المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين". الأهلية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن، ٢٠٠٣م،ص٤١٢.

سياسياً إلى اعتماد معيار الكفاءة في الاختيار، ويصبح لدى أفراد المجتمع القناعة بأن محدد الوصول إلى مراكز صنع القرار هو عامل الكفاءة وتكافؤ الفرص، وليست المراكز الاقتصادية، أو الانتماءات العشائرية، أو الإقليمية.

لقد ساهمت وسائل التنشئة السياسية في تعلم الأفراد القيم السياسية اللازمة ذات العلاقة المباشرة في متابعة مسيرة البناء الديمقراطي، حيث ساعدت في ربط العلاقة بين المواطنين والنظام السياسي، وجسدت إدراك الفرد بأن الحراك السياسي حدودهأ من الدولة،واستقراره ،والثقة بالقيادة.

والتنشئة السياسية ارتبطت في كثير من الدول العربية، آخذة بعين الاعتبار التأثيرات الدولية والإقليمية، إضافة إلى خصوصية المجتمع بما يحويه من متغيرات لها علاقة بالقيم المادية وغير المادية، وتتمثل القيم المادية بطبيعة نشاط الدولة ، وبديمغرافية السكان ونوعه ، إضافة للقيم غير المادية المتمثلة بالقيم الدينية والتراثية ، والعادات والتقاليد ، والتماسك الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، تساعد مناهج التعليم ، سواء في المدرسة أو الجامعة ، في خلق مناخ التنشئة في التحول الديمقراطي لكونها أدخلت مساقات متخصصة في تعليم الطلبة الحقوق المدنية والسياسية للفرد ، وباتت تركز على أهمية الإصلاح والتحديث التي تتطلع إليها الدولة ، كما تسهم وسائل الإعلام في تكوين ثقافة سياسية عن الأفراد لكونها باتت تسلط الضوء على مناقشة القضايا التي تعزز مسيرة التحول. [٢٣]

[٢٣] جورج كاتب. "المحيط الداخلي: النظرية الفردية والثقافة الديمقراطية". دار البشير للنشر والتوزيع،عمان،الأردن، ١٩٩٩م،ص١١٨.

# المبحث الثالث

## الثقافة ومستقبل التحول الديمقراطي

### المطلب الاول

معوقات التحول والثقافة السياسية العربية

١- سيطرة نظم الحزب الواحد

إن الذي يميز الانفتاحات السياسية التي تنبع من المسارات التي يمكن تسميتها بالفعل مسارات التحول الديمقراطي أو الانتقال نحو الديمقراطية عن تلك التي تهدف إلى تعزيز الدكتاتورية أو التغطية على التسلطية ، هو الغاية التي توجهها في المسار العام. فهي لاتأخذ قيمتها كخطوة على طريق التحول الديمقراطي إلا إذا كانت بداية لوضع حد لمبدأ الوصاية السياسية على المجتمع والرأي العام وللاعتراف بالحق الذي لايصادر للشعب في تقرير سياسته بنفسه عبر ممثلين منتخبين بنزاهة وبطريقة دورية. ويعني الانتقال عندئذ التدرج في تطبيق هذا الحق سواء من حيث ضيق أو اتساع دائرة المشاركين في التقرير السياسي، أو من حيث المراحل الانتقالية للوصول إلى تعميم حق هذه الممارسة السياسية[٢٤].

٢- غياب مبدأ التنافس على الحكم وتداوله

شكل هذا الرفض العام والجامع في المنطقة العربية لمبدأ صدور السلطة عن الشعب وحقها الكامل في مراقبتها —حتى عندما تسمح النخب بوجود مؤسسات برلمانية أو انتخابات شكلية– القاعدة التي تقوم عليها الحياة السياسية المزورة للشعوب العربية ، وهو الذي يفسر أن هذه الحياة السياسية لاتزال بشكل عام محتجزة وأسيرة تماما في معظم الدول العربية، ولا يزال من الصعب الحديث عن تنافس حقيقي ونزيه على الحكم أو تداوله في عموم البلاد العربية.

٣- غياب التعددية سياسية

الديمقراطية تدفع الأطروحة التي تشدد على سيطرة الثقافة التقليدية إلى إضفاء الشرعية في الواقع على النظم التسلطية القائمة بقدر ماتربط مستقبل هذه الديمقراطية وقدرة المجتمعات العربية على الانتقال إليها بتغيير

[٢٤] بلقيس أحمد منصور الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي باليمن ( ١٩٩١ — ٢٠٠١ ) رسالة ماجستير جامعة القاهرة —كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — ٢٠٠٣

جذري في الثقافة وتجعل من هذا التغيير شرطا لأي خطوة في اتجاه الحياة السياسية والفكرية الحرة. وقد قاد هذا التفكير ولايزال إلى موقف يبرر استخدام القوة في سبيل تغيير الثقافة الدينية والاجتماعية ونشر ما يسمى بالعلمانية وبث الروح العقلانية والعلمية في المجتمعات العربية .

٤- المعوقات الاجتماعية

يعزو العديد من الباحثين غياب التعددية السياسية والديمقراطية في العالم العربي إما إلى الثقافة السياسية التقليدية المستمدة من الإسلام، أو إلى ضغط الوضعية شبه الاستعمارية التي عرفتها ولاتزال تعرفها البلاد العربية التي توجد في منطقة حساسة من الجيو سياسية العالمية ، والتي تتميز باحتوائها على أهم احتياطيات الطاقة في العالم، أو أخيرا إلى المشكلة الإسرائيلية وما أثارته من استجابات كان من ثمرتها زيادة الاستثمار في القوات المسلحة وتضخم هذه القوات من حيث القدرات المادية والسياسية معاً، وهناك من يرى أيضا أن الديمقراطية كانت ضحية للأولوية التي أعطيت لمسألة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[٢٥]

٥- المعوقات المرتبطة ببنية الدولة

أما مجموعة العوامل الثانية التي تفسر تعثر التحولات الديمقراطية فهي مرتبطة بالدولة وما تشمله من بنى أساسية إدارية وسياسية وقانونية ، فهذه البنى هي التي تحدد الإطار الموضوعي لممارسة الناس وحدود اختياراتهم الممكنة والآفاق المفتوحة أمامهم. وفي اعتقادي أنه ليس لهذه البنى أساس أو منطق آخر سوى إرضاء حاجات النخب التي سيطرت على الدولة لتمكين سيطرتها وتعزيز سلطتها وضمان البقاء إلى أطول فترة ممكنة في موقع الحكم[٢٦].

وتكفي الإشارة إلى أن جميع النخب الحاكمة اليوم في البلاد العربية قد استلمت السلطة بالسيطرة المباشرة ، إما بمناسبة خروج القوى المحتلة وبالتفاهم المسبق معها، أو بسبب اعتمادها مشروعية تاريخية لم يعد النظر فيها أو تجديد أصولها كما في بعض الملكيات والمشيخات،أو بمناسبة انقلابات عسكرية ، ولم تعتمد أي منها في صعودها إلى سدة الحكم وفي تجديدها لنفسها في هذا الحكم على أي مشاورة جدية وحقيقية للمواطنين، ولا تزال ترفض أن تطرح وجودها وبقاءها في السلطة بل وحتى سياساتها اليومية لأي استفتاء أو استشارة أو موافقة شعبية. فهي لا تقبل بأي شكل أن تربط استمرارها في السلطة بموافقة أو قبول الرأي

---

[٢٥] د.برهان الدين غليون،معوقات الديمقراطية في الوطن العربي،الجزيرة نت،٣-١٠-٢٠٠٤

[٢٦] عبد الحليم بن مشري ،شبل بدر الدين،حسينة شرون "التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة".كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر.١١ديسمبر٢٠٠٥،ص١٢٣.

العام ، وتطلب أن ينظر إليها على أنها حقيقة قائمة تماما ًكما أن الشمس والقمر حقائق أو ظواهر قائمة وغير مطروحة لأينقاش ولا يمكن توجيه أي مساءلة لها أو اعتراض.[٢٧]

## ٦- هشاشة القوى الديمقراطية

إن مجموع هذه العوامل الاجتماعية والسياسية الموضوعية والذاتية التي حكمت تكوين النظام المجتمعي العربي ورسمت بناه المختلفة هو الذي يفسر نجاح النخب الأقلية بسرعة في وضع يدها على الدولة والموارد الوطنية وتثميرها لصالحها وبهدف ارتقائها الاجتماعي والدولي فحسب،واستمرارها —رغم التغير الكبير الذي حصل في العقدين الماضيين على الصعيد العالمي والمحلي وأزمة النظم الشمولية المفتوحة- في الحفاظ على سلطانها والتمديد لنفسها في السلطة[٢٨].

وبالمثل فإن هذه العوامل التي دعمت سلطة النخب الأقلية ومكنتها من مواجهة المجتمع هي نفسها التي عملت على إضعاف فرص نمو قوى ديمقراطية حقيقية وقوية قادرة على استغلال فرص أزمة النظم التسلطية لإحداث نقلة في الحياة السياسية للمجتمعات. ومع غياب مثل هذه القوى يصبح من الطبيعي بل من الحتمي أن لا تقود الأزمة إلى تحول نوعي في النظام ولكنها تدفع جزءا من القوى الحاملة له إلى إعادة بنائه من وجهة مصالحها ومنظوراتها الخاصة[٢٩].

---

[٢٧].برهان غليون ،نفس المصدر

[٢٨]محمد نصر مهنا،في النظم الدستورية والسياسية:دراسة تطبيقية. الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث،٢٠٠٥،ص٤٤٢.

[٢٩]برهان غليون ،نفس المصدر

## المطلب الثاني

## المقترحات التي تدعم وتطور التحول الديمقراطي

إذا كانت الأزمات الداخلية تدفع في اتجاه التحول الديمقراطي في بعض الحالات، فإن بعض الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها النظام غير الديمقراطي في بعض الفترات قد تعزز من فرص وإمكانات التحول الديمقراطي في فترات تالية،

فالتنمية الاقتصادية، وزيادة متوسط دخل الفرد، وارتفاع معدلات التعليم، كلها عوامل تسهم في خلق بيئة ملائمة للتحول الديمقراطي .

ومن الامور التي تدعم التحول الديمقراطي هو:

١- تفعيل مبادئ وقواعد العدالة الانتقالية و الاعتماد عليها كآلية أساسية لبناء المنظومة القانونية لدول الربيع العربي بحيث يتم العبور الآمن لتلك الدول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية والقانونية من خلال العدالة الانتقالية و التي يجب أن يتم تنفيذ إجراءاتها بعيدا عن المواءمات السياسية التي تحولها من عدالة انتقالية إلى عدالة انتقائية أو انتقامية فتتحول من عاملا محفزا لعملية التحول الديمقراطي إلى عاملا محفزا لنشأة الا نظمة التسلطية[٣٠] .

٢- التمسك بالضوابط والقواعد الدستورية والقانونية الخاصة بالحقوق والحريات والتزام كافة الاطراف الفاعلين بعدم خرق تلك الضوابط أو التحايل عليها كما يجب العمل على تنقيتها و تعديلها بما يلبي تطلعات الشعوب ويضمن عدم تعطيل تلك الحقوق والحريات أو يؤدي إلى الانتقاص منها مع الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية التي تحمي وتدعم الحريات وحقوق الانسان.

٣- يجب إقناع المؤسسات بضرورة اتمام التحول الديمقراطي وحثها على الاستمرار فيه وتبني آليات التفاوض والمشاركة السياسية التي ترسخ الثقة المتبادلة بين تلك المؤسسات وباقي الاطراف الفاعلة والتخلي تماما عن

[٣٠] إلهام نايت سعيدي"طبيعة عملية التحول الديمقراطي". كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر.١١ديسمبر٢٠٠٥،ص٧٨.

آليات الصراع السياسي التي ترسخ لهدم الثقة والتنازع واحتدام الصراع والصدام بين كافة القوى الفاعلة بما فيها مؤسسات الدولة[٣١].

٤-التداول السلمي على السلطة ،يقصد به التداول التداول او ( التعاقب) على السطة تلك العملية التي تسمح للشيء بحلول بديل عنه،ويجعل الشخص يعقب نظيره في المسؤلية والادارة ،والقيادة ان منطق التداول اوالتعاقب ينبذ الجمود ، والديمومة على خط المماثلة ويحبذ التداول في الدول التي توصلت بها الظاهرة واستقرت، وانتظمت في التجربة على قاعدة الاعتراف بشرعية الاختلاف الذي يكفله وجود اغلبية ومعارضة ويضمنه الحوار المتبادل، وتصونه ارادة المواطن الحرة والمسؤلة فيحسم اختياره والدفاع عن نتائجه ، وتحمل تبعاته . وبقدر ما للاغلبية من مشروعية التوجه والقيادة والادارة ، فان للاقلية القدر نفسه من حق المساهمة في الملاحظة والنقد والتعبير عن الراي الحر . ان الذي اعطى للتداول السلمي على السلطة شرعية موجودا ، وحتميه التحقيق والانجاز هو كون الحوار بين الاغلبية والمعارضة موجودا و مطلوبا ، ومستندا الى قواعد محددة ادى التاريخ والتسويات و التوافق دورا مركزيا في اقرارها وتكريسها على صعيد الممارسة( 32 ).

5_ انشاء دساتير ديمقراطية ، لقد مرت عملية نشات الدساتير بهذه المراحل

المرحلة الاولى ، حيث كان الملوك ينفردون بسلطة وضع وتاسيس الدستور وهو ما يطلق عليه اسلوب المنحة.

المرحلة الثانية ، هي المرحلة التي تبرز فيها جهود الشعب عن طريق هيئات تعمل باسمه لحمل الملوك على الاعتراف بحق الشعب في المشاركة في هذه السلطة وهو ما يعرف باسلوب العقد .

المرحلة الثالثة ، وهي مرحلة انفراد الشعب بسلطة وضع الدستور وهو اسلوب الجمعية التاسيسية ، والذي ادى الى ظهور اسلوب الاستفتاء الدستوري ( الاستفتاء الشعبي ) ، وفي الحالات التي لايباشر فيها

[٣١] هدى ميتيكس،" الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث".من كتاب:إتجاهات حديثة في علم السياسة.القاهرة:اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة.١٩٩٩،ص١٣٥

32علي خليفة الكواري ، الديمقراطية والحركات الراهنة للشارع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. ص٦٩، بيروت كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٧.

الشعب بنفسه السلطة التاسيسية بل يوكلها الى هيئة او لجنة مختصة تضع مشروع الدستور فانه لايحول الى دستور الا بعد موافقة الشعب عليه في الاستفتاء العام .

وتتباين اساليب نشاءة الدساتير في الدول حسب ظروف النظام السياسي القائم ونوع الحكم السائد في الدولة ودرجة النضج السياسي لدى الرأي العام فيها .

ويلعب الاسلوب الذي يتبع في وضع الدستور دورا هاماً في كشف المذهب السياسي الذي ينطوي عليه ، ويجمع فقهاء القانون الدستوري على ان اساليب نشاءة الدساتير تصنف الى نوعين رئيسيين هما الاساليب غير الديمقراطية والاساليب الديمقراطية .

وتعبر الاساليب غير الديمقراطية عن غلبة ارادة الحاكم على ارادة الشعب او على الاقل اشتراك الارادتين في وضع الدستور (33).

.

---

(33) المحامي احمد الكبيسي – ارشيف– شؤون قانونية :

http://www.startimes t =33387318 2010/ 12/ 10– 0 : 05

**المصادر**

## الكتب

إلهام نايت سعيدي" طبيعة عملية التحول الديمقراطي". كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر .١١ديسمبر ٢٠٠٥،ص٧٨.

أمين مشاقبة . "النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية". دار الحامد،عمان، ١٩٩٩م. ص٢٤٤، ٢٤٥.

برهان غليون. "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة". المستقبل العربي،السنة ١٣،العدد ١٣٥،أيار ١٩٩٠م،ص٢٣

جورج كاتب. "المحيط الداخلي: النظرية الفردية والثقافة الديمقراطية". دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان،الأردن، ١٩٩٩م،ص١١٨.

حسنين توفيق إبراهيم، " الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"،مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٣

حسينة شرون،عبد الحليم بن مشري ،شبل بدر الدين، "التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة" .كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر.١١ديسمبر٢٠٠٥،ص١٢٣.

دون ايبرلي. "المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين". الأهلية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن، ٢٠٠٣م،ص٤١٢.

روبرت دال،عن الديمقراطية ، ترجمة د.احمد امين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ،القاهرة،ط١ ٢٠٠٠،

عبدالإله بلقزيز، (١٩٩٧) الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق والممكنات ، المستقبل العربي،العدد ٢١٩ . بيروت

عطا صالح."النظم السياسية العربية المعاصرة". ج١،منشورات جامعة قار يونس،بنغازي، ١٩٨٩م،ص١٧٩.

علي نيفين،مسعد هلال، "النظم السياسية العربية قضايا بالاستمرار والتغير". مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ١٩٩٩م،ص٢٩.

علي خليفة الكواري ، الديمقراطية والحركات الراهنة للشارع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. ص٦٩، بيروت كانون الاول / ديسمبر ٢٠٠٧.

قاسم انيس. "النظام السياسي العربي والديمقراطية". المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،لبنان، ٢٠٠٠م،ص٧٨.

محمد العجاتي، ‘‘قانون الاحزاب وخطوة جديدة نحو الديمقراطية’’،القاهرة ،منتدى البدائل العربي، ٢٠١٢

محمدعابد الجابري "المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي". المستقبل العربي،العدد ١٥٧،آذار ١٩٩٢م،ص١١

محمد المقداد. "دور الثقافة في التنمية السياسية" ورقة عمل مقدمة الى ندوة التنمية السياسية في الأردن"، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤م،ص١٦.

محمدنصرمهنا،في النظم الدستورية والسياسية:دراسةتطبيقية. الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث،٢٠٠٥،ص٤٤٢.

محمود جميل الجندي ، الربيع العربي وإشكالية التحول الديمقراطي، (دراسة تحليلية للاستثنائية العربية في مسالة الديمقراطية)ص٧ ، ٢٠١٤

نصرمحمد عارف. "نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي". دار القارئ العربي القاهرة ١٩٩٣م،ص١٤٣.

نظام عساف. "دراسات في حقوق الإنسان". مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان ، عمّان، ٢٠٠٣،ص١٣٥. كذلك انظر: الدستور الأردني عام ١٩٥٢م.

هاني الحوراني وآخرون. "الإطار القانوني للبناء الديموقراطي في الأردن". دارالسندباد للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠٠٠م،ص٨٩.

هدى ميتيكس،" الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث". من كتاب:إتجاهات حديثة في علم السياسة. القاهرة :اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة. ١٩٩٩، ص ١٣٥

وسام محمد جميل صقر، الثقافة السياسية وانعكاسها على مفهوم المواطنة لدى الشباب،رسالة ماجستير منشورة ، ٢٠١٠

## المقالات والبحوث

أحمدتهامي عبد الحي. "التجارب الليبرالية : دورات الظهور والإنحسار". مجلة الديمقراطية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ،العدد العاشر،ربيع ٢٠٠٣م،ص١١٨.

هالةمصطفى، "التحول الديمقراطي بين أوروبا الشرقية والعالم العربي"،الأهرام اليومي، ١٦ مايو/أيار ٢٠١٠.

## الرسائل والاطاريح

بلقيس أحمد منصور الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن ( ١٩٩١ – ٢٠٠١ ) رسالة ماجستير جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – ٢٠٠٣

عبدالسلام علي نوير ،الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية، (مجلة عالم الفكر،العدد ١،المجلد٤٠،يوليو/تموز–سبتمبر/أيلول٢٠١١)،الصفحات من ٢٣ إلى ٢٦.

## الانترنت

المحامي احمد الكبيسي – ارشيف– شؤون قانونية :

http://www.startimes t =33387318 /2010 /12 /10– 05 : 00

د. برهان الدين غليون، معوقات الديمقراطية في الوطن العربي،الجزيرة نت،٣–١٠–٢٠٠٤

محفوظ محمد، "العرب والثقافة السياسية الجديدة"،النسخة الإلكترونية من صحيفة الرياض اليومية،انظر الرابط الإلكتروني التالي:http://www.alriyadh.com/٢٠٠٤/١٠/٠٥article/١٣٠٧٩.html.